THE SIRACUSA INTERNATIONAL INSTITUTE for criminal justice and human rights

EU AML / CFT GLOBAL FACILITY

المؤتمر الإقليمي

تعزيز التعاون القضائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: القضاة والمدعون العامون في طليعة جهود مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

المنامة، البحرين

22-24 مارس 2022

التوصيات

This project is funded by the European Union

النيابة العامة
Public Prosecution

نحن المشاركون في المؤتمر الإقليمي بعنوان تعزيز التعاون القضائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: القضاة والمدعون العامون في طليعة جهود مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والمنعقدة في المنامة بمملكة البحرين في الفترة من 22 إلى 24 مارس 2022، نشيد بالجهود المشتركة لكل من النيابة العامة بمملكة البحرين والمركز الدولي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالاتحاد الأوروبي ومعهد سيراكوزا الدولي للعلوم الجنائية وحقوق الإنسان في تنظيم المؤتمر على هذا النحو المتميز والفاعل والمفيد لكل المشاركين.

ونثمن حجم الإهتمام والمشاركة الفاعلة من كل المشاركين من جميع دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سواء بالمداخلة كخبراء أو مناقشين أو عارضين لتجارب وطنية ناجحة في مجال التعاون القضائي لمواجهة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ونؤكد على مضمون ما تلاه سعادة النائب العام لمملكة البحرين من ملخص للمناقشات والتوصيات الصادرة عن ورشة العمل.

ونوافق على إعادة الاجتماع على ذات النسق في الربع الأخير من عام 2022 لمتابعة جهود وتحديات تنفيذ التوصيات الصادرة عن المؤتمر ومتابعة ما تضمنه التقرير العلمي الصادر عن المؤتمر الإقليمي والذي سوف يعمل المنظمون على إعداده وتوزيعه على جميع المشاركين في وقت لاحق.
وفيما يلي جانب من التوصيات الصادرة عن المؤتمر الإقليمي:

1. تعزيز ودعم جهود بناء القدرات وتبادل المعارف والخبرات الناجحة في مختلف الموضوعات والاشكاليات التي تم تحديدها كأولويات تحتاج المزيد من التعمق في تحليل التحديات الرئيسية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المنطقة، على أن يتم تنفيذ تلك الأنشطة على المستويين الوطني والإقليمي.

2. تبادل ونقل الخبرات الإقليمية والدولية بشأن آليات ومتطلبات دعم قدرات السلطات الوطنية ذات الاختصاص على تحديد المالك المستفيد في مختلف العمليات والتصرفات القانونية والمالية، والعمل على التحديث الدوري لسجلات الملكية، بما يضمن فاعلية وسرعة الاستجابة لطلبات التعاون الدولي ذات الصلة.

This project is funded by the European Union

3. تعزيز المعرفة وتفعيل الاستفادة بمختلف المحافل والمبادرات والتنظيمات الإقليمية والدولية القائمة، كأساس منتظم للتعاون القضائي لضمان كفاءة المقاضاة وإصدار الأحكام والفصل فيها.

4. النظر في إنشاء وحدة دعم فني إقليمية تضم خبرات من المتخصصين من القضاة وأعضاء النيابة العامة في مجال التعاون القضائي الدولي في المنطقة، تحت لواء أي من التنظيمات الإقليمية القائمة، تعمل على مساعدة جهات التحقيق والمحاكمة في المنطقة على تحديد أكثر الوسائل الفاعلة لضمان تعاون قضائي فاعل وسريع بين دول المنطقة وبعضها البعض، وبينها وبين غيرها من الأنظمة القانونية في مختلف دول العالم، كما تسعى لخلق تجمع غير رسمي للخبرات الإقليمية في المجال.

5. التوسع في إنشاء أقسام متخصصة في النيابة العامة/ الإدعاء العام تعمل على رفع كفاءة وفاعلية وسرعة التحقيقات في قضايا مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومقاضاة مرتكبيها، باستخدام وسائل التنسيق والتعاون والتكامل مع مختلف الجهات ذات الصلة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

6. تطوير أرشيف إقليمي لأفضل الممارسات في التحقيق والمقاضاة والفصل في قضايا غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

7. إجراءا ما يلزم من دراسات للنظر في آلية التعامل مع إشكاليات قرائن الإدانة ومتطلبات نقل عبء الإثبات وفق الأنظمة القانونية السائدة في دول المنطقة لضمان تعاون قضائي فاعل، مع التأكيد على ضمانات المحاكمة المنصفة وفي مقتضيات احترام أصل البراءة.

8. توجيه اهتمام خاص لدعم التعاون القانوني المتبادل السريع بين البلدان في تجميد الأصول الإجرامية وحجزها ومصادرتها. ويمكن في هذا الصدد النظر في تبني أدوات جديدة تبنى على الخبرات والممارسات الناجحة التي تم تطويرها في مناطق أخرى مثل الاتحاد الأوروبي بما في ذلك EUROJUST (يوروجست) أو أوامر التحقيق الأوروبية أو أوامر المصادرة الأوروبية أو أمر الاعتقال الأوروبي.

9. دعم جهود التوعية والتدريب الفني المتخصص للقضاة وأعضاء النيابة العامة و تعميم الاستفادة من أفضل الممارسات المتاحة من خلال العديد من المبادرات والأدوات

الدولية والإقليمية القائمة ذات الصلة بالتعاون الدولي في المسائل الجنائية والتي ترصد كل السبل المتاحة للتعامل مع تحديات تطبيق الالتزامات الدولية لمختلف الصكوك الدولية المعنية بمختلف صور الجريمة عبر الوطنية.

10. تعزيز ودعم توجه سلطات العدالة الجنائية لتبادل المعلومات عبر قنوات المساعدة غير الرسمية قبل تقديم طلب رسمي للمساعدة القانونية المتبادلة.

11. إنشاء مجموعات عمل على المستوى الوطني لتحديد التحديات الرئيسية والحلول المحتملة في التحقيق في قضايا مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومقاضاة مرتكبيها والبت فيها.

12. تشجيع مزيد من التواصل الدوري بين وحدات الاستخبارات المالية وبين بعضها البعض، وبينها وبين أعضاء السلطة القضائية و أعضاء النيابة العامة لشرح دورهم وزيادة التعاون وتبادل المعلومات. مع التأكيد على استخدام وحدات الاستخبارات المالية كأداة لدعم تحليل وجمع المعلومات المالية، وليس لإجراء التحقيقات الجنائية باعتبارها مسؤولية وكالات إنفاذ القانون. وفي ذات الإطار يساهم في فاعلية التحقيقات والملاحقات الجنائية العمل على إبلاغ وحدة الاستخبارات المالية بانتظام بتطور ومصير التحقيقات بشأن تقارير المعاملات المشبوهة.

13. تشجيع جهود سلطات العدالة الجنائية لتعزيز الوعي بأهمية وفائدة إجراءات التحفظ والمصادرة لمتحصلات الجريمة واسترداد الأصول المنهوبة لضمان اتخاذ كل ما يلزم من تدابير من مختلف وكالات إنفاذ القانون. وينبغي أن تشمل جهود التوعية جميع وكالات إنفاذ القانون وصانعي السياسات والقطاع الخاص وعامة الجمهور لبناء الدعم للتنفيذ الفعال للإطار.

14. تنظيم أنشطة التوعية وبناء القدرات بشأن تعقب الأصول الافتراضية وتحديدها وتجميدها واستعادتها.

15. استكشاف إمكانية إنشاء نقاط اتصال مخصصة في المنطقة مع يوروجست، وعند الإمكان، إبرام اتفاقات دولية.